جامعة الملك سعود
King Saud University
1957

بحوث جغرافية

المملكة العربية السعودية
الجمعية الجغرافية السعودية
Saudi Geographical Society
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

سلسلة محكمة دورية تصدرها الجمعية الجغرافية السعودية

١١٦

د. صفاء بنت صبح صبابحة

جامعة الملك سعود الرياض المملكة العربية السعودية
١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

الجمعية الجغرافية السعودية (ج ج س)

هيئة التحرير

أ.د. محمد بن عبد الله الصالح	رئيساً.
أ.د. سعد بن ناصر الحسين	عضواً.
أ.د. عبد الله بن أحمد الطاهر	عضواً.
أ.د. محمد بن صالح الربدي	عضواً.
د. محمد بن عبد الحميد مشخص	عضواً.

الهيئة الاستشارية

أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح	جامعة الكويت.
أ.د. حسن عبد القادر صالح	الجامعة الأردنية.
أ.د. عبد الله بن ناصر الوليعي	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
أ.د. محمد بن عبدالعزيز القباني	جامعة الملك سعود.
أ.د. ناصر بن عبد الله الصالح	جامعة أم القرى.

المراسلات

ص ب ٢٤٥٦ الرياض ١١٤٥١

هاتف: ٤٦٧٨٧٩٨ فاكس: ٤٦٧٧٧٣٢

بريد إليكترونى: sgs@ksu.edu.sa

تعبر البحوث والدراسات التي تنشر في بحوث جغرافية عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر هيئة التحرير أو الجمعية الجغرافية السعودية .

بسم الله الرحمن الرحيم

بحـوث جغرافيـة

سلسلة محكمة دورية تصدرها الجمعية الجغرافية السعودية

١١٦

الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

د. صفاء بنت صبح صبابحة

جامعة الملك سعود الرياض المملكة العربية السعودية

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

ISSN 1018-1423
Key title =Buhut Gugrafiyya

مجلس إدارة الجمعية الجغرافية السعودية

أ.د. محمد شوقي بن إبراهيم مكي	رئيس مجلس الإدارة.
أ.د. محمد بن صالح الربدي	نائب رئيس مجلس الإدارة.
د. ملهي بن علي الغزواني	أمين المجلس.
د. علي بن عبد الله الدوسري	أمين المال.
د. محمد بن عبد الحميد مشخص	رئيس وحدة الدراسات والتدريب، ومقرر وحدة البرامج الأكاديمية والتوظيف.
د. محمد بن إبراهيم الدغيري	مقرر وحدة النشر الإلكتروني للرسائل العلمية.
د. تغريد بنت حمدي الجهني	مقررة اللجنة الثقافية والإعلامية.
د. عنبرة بنت خميس بلال	مسؤولة النشرة الجغرافية.
أ. محمد بن أحمد الراشد	عضو مجلس الإدارة.

ح **الجمعية الجغرافية السعودية، ١٤٣٨هـ**

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
صبابحة، صفاء بنت صبح
الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ./ صفاء بنت صبح صبابحة : - الرياض، ١٤٣٨هـ
٥٠ص؛ ١٧×٢٤سم- (سلسلة بحوث جغرافية؛١١٦
ردمك:٣- ٣- ٩٠٨٠٦- ٦٠٣- ٩٧٨
١- السعودية- صناعات أ.العنوان- ب.السلسلة
ديوي ٣٣٨,٩٥٣١ ١٤٣٨/٦٦٨١
رقم الإيداع: ١٤٣٨/٦٦٨١
ردمك: ٣- ٣- ٩٠٨٠٦- ٦٠٣- ٩٧٨

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر للجمعية الجغرافية السعودية على دعم نشر بحثي ضمن سلسلة بحوث جغرافية.
د. صفاء بنت صبح صبابحة

قواعد النشر في سلسلة بحوث جغرافية

١- يراعى في البحوث التي تتولى سلسلة بحوث جغرافية، نشرها ، الأصالة العلمية وصحة الإخراج العلمي وسلامة اللغة .

٢- يشترط في البحث المقدم للسلسلة ألا يكون قد سبق نشره من قبل.

٣- ترسل البحوث باسم رئيس هيئة التحرير.

٤- يقدم البحث على (على CD) مطبوع بنظام MS WORD بيئات النوافذ (Windows)، ويترك فراع ونصف بين كل سطر وآخر بخط AL-Hotham للمتن وبالخط Monotype Koufi للعناوين، وبنط ١٦ أبيض للمتن وبنط ١٢ أبيض للهوامش (بنط أسود للآيات القرآنية والأحاديث الشريفة)، ويرفق معه ثلاث نسخ مطبوعة على ورق بحجم A4 ، مع مراعاة أن يكون الحد الأعلى للبحث [٧٥]صفحة، والحد الأدنى [١٥] صفحة.

٥- يرسل أصل البحث مع صورتين وملخص في حدود (٢٥٠) كلمة بالغتين العربية والإنجليزية.

٦- يراعى أن تقدم الأشكال في هيئة رقمية تقرأ وتعرض بالحاسب الآلي، على برنامج Adope Photoshop أو على هيئة ESO أو تنسيق TIFF على أن تكون أقل درجة وضوح للصور ٣٠٠ نقطة، ومقاس ١٨٠X١٢٠ ملم، وتكون الأشكال الملونة على صيغة RGB. وتقدم الاشكال بالأبيض والأسود على وضعية التنسيق الرمادي.

٧- ترسل البحوث الصالحة للنشر والمختارة من قبل هيئة التحرير إلى محكمين اثنين- على الأقل- في مجال التخصص من داخل أو خارج المملكة قبل نشرها في السلسلة.

٨- تقوم هيئة تحرير السلسلة بإبلاغ أصحاب البحوث بتاريخ تسلم بحوثهم. وكذلك إبلاغهم بالقرار النهائي المتعلق بقبول البحث للنشر من عدمه مع إعادة البحوث غير المقبولة إلى أصحابها.

٩- يمنح كل باحث أو الباحث الرئيسي لمجموعة الباحثين المشتركين في البحث خمساً وعشرين نسخة من البحث المنشور .

١٠- تطبق قواعد الإشارة إلى المصادر باستخدام نظام (اسم / تاريخ)، ويقتضي هذا النظام الإشارة إلى مصدر المعلومة في المتن بين قوسين باسم المؤلف متبوعاً بالتاريخ ورقم الصفحة. وإذا

تكرر المؤلف في مرجعين مختلفين ولكن لهما التاريخ نفسه يميز أحدهما بإضافة حرف إلى سنة المرجع. أما في قائمة المراجع فيستوجب ذلك ترتيبها هجائياً حسب نوعية المصدر كالتالي :

أ- الكتـــــب: يذكر اسم العائلة للمؤلف (المؤلف الأول إذا كان للمرجع أكثر من مؤلف واحد) متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الكتاب، فرقم الطبعة –إن وجد- ثم الناشر، وأخيراً مدينة النشر. ويفصل بين كل معلومة وأخرى فاصلة مقلوبة.

ب- الدوريـــــات: يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان المقالة، ثم عنوان الدورية، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ثم أرقام صفحات المقال، (ص ص ٥- ١٥).

ج- الكتب المحررة : يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الفصل، ثم يكتب (فيin) تحتها خط، ثم اسم عائلة المحرر متبوعاً بالأسماء الأولى، وكذلك بالنسبة للمحررين المشاركين، ثم (محرر .ed أو محررين .eds) ثم عنوان الكتاب، ثم رقم المجلد، فرقم الطبعة، وأخيراً الناشر، فمدينة النشر .

د- الرسائل غير المنشورة: يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة الحصول على الدرجة بين قوسين، ثم عنوان الرسالة، ثم يحدد نوع الرسالة (ماجستير/دكتوراه)، ثم اسم الجامعة والمدينة التي تقع فيها.

١١- تستخدم الهوامش فقط عند الضرورة القصوى وتخصص للملاحظات والتطبيقات ذات القيمة في توضيح النص.

تعريف بالباحثة: د. صفاء بنت صبح صبابحة، أستاذ مشارك الجغرافيا الاقتصادية.
البريد الإلكتروني: Safasb76@yahoo.com

الملخص

تستحوذ الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي على أهمية كبيرة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، لما تتمتع به من مرونة، وقدرتها العالية على خفض نسب البطالة. تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (٩٣٪) من إجمالي الشركات السعودية، وعلى الرغم من ذلك تنخفض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (٣٣٪) فقط، وتشغل (٢٧٪) من الأيدي العاملة، (العقيل، ٢٠١٣م، ص٢٨- ٢٩) لذا؛ تهدف هذه الدراسة إلى التعرُّف على بنية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، ودور الاستراتيجية الوطنية للصناعة في إعادة توزيع الصناعات على المناطق الإدارية، والتعرُّف على المشاكل التي تعاني منها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وعدداً من الأساليب الكمية، وتوصلت إلى أن مؤشر التركز الصناعي يتجاوز (٢٠٪) في مناطق الرياض والشرقية ومكة، وعلى الرغم من وجود الاستراتيجية الوطنية للصناعة، إلا أنها لم تكن قادرة على إعادة توزيع الصناعات بشكل متوازٍ على باقي مناطق المملكة، بالإضافة إلى أن الزيادة في أعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا يقابله انخفاض مُطَّرد في أعداد البطالة، وذلك للاعتماد على العمالة الوافدة، لذا؛ توصي الدراسة بضرورة إنشاء هيئة مستقلة في وزارة الصناعة للإشراف على الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتولى مهام التمويل والتدريب والترويج الإعلامي والتسويق للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

الكلمات الدالة: الصناعات الصغيرة، الصناعات المتوسطة، الاستراتيجية الوطنية للصناعة، الأثر المضاعف للصناعة، التوزيع المكاني، إعادة التوزيع.

المقدمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Small and Medium Industries (SMIS) الوقت الحالي أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لدورها الفاعل في تحريك الاقتصاد الوطني، وعملها المركب في إحداث تنمية شاملة؛ من حيث تحريك رؤوس الأموال، وإحداث الأثر المضاعف، الذي يتضمن خلق فرص عمل، تسهم في خفض نسب البطالة، والأهم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بالمرونة، بحيث تتكيف مع التغيُّرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، كما أن تأثير الأزمات العالمية والتقلبات الاقتصادية تبقى ذات أثر محدود عليها، بعكس الصناعات الكبيرة التي تتأثر مباشرة بالتطورات والأزمات الاقتصادية العالمية.

وتسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدورٍ فاعل في اقتصاديات العديد من دول العالم، بدليل إسهاماتها في الاقتصادين الكبيرين الأمريكي والياباني وغيرهما من البلدان المتقدمة، ففي أميركا تشكل المشروعات الصغيرة ٩٧٪ من عدد المشروعات فيها، حيث يوجد نحو ١٣ مليون مشروع يعمل فيها أكثر من نصف العاملين في أميركا تؤمن ثلثي فرص العمل للعمالة الجديدة، وفي اليابان تبلغ المشروعات الصغيرة نحو ٩٩,٤٪ من عدد المشروعات فيها، وتستخدم هذه المشروعات ٨٤,٤٪ من إجمالي العمالة (البطاط، ٢٠٠٥م، ص٢١).

وعملياً، ارتبطت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالدول النامية؛ كونها الأقدر على تلبية متطلبات التنمية المحدودة فيها، وتتماشى مع الإمكانيات التكنولوجية والتقنية المحدودة، لذا شكلت الصناعات الصغيرة نحو (٩٠٪) من

إجمالي الصناعات في الوطن العربي، ووفرت (٥٠٪) من إجمالي فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص، مقارنة بـ (٢٪) فقط وفرتها الشركات والصناعات الكبيرة.

وتزايدت أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الثلث الأخير من القرن الماضي، حيث تؤكد العديد من الدراسات والتقارير على الدور المتزايد للصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات العديد من الدول النامية، ومنها: مصر ولبنان والأردن، والعديد من دول جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويجمع العديد من الباحثين على أن الدول التي تمتلك عدد أكبر من الصناعات الصغيرة، كإيطاليا وتايوان وهونغ كونغ، حققت نمواً اقتصادياً أسرع من جاراتها التي تمتلك شركات كبيرة. بل وفسر فريدمان النهضة غير المسبوقة التي حققتها اليابان إلى اعتمادها على الصناعات الصغيرة (البطاط، ٢٠٠٥م، ص٢٢).

لذا؛ عملت الدول المتقدمة على توفير الإمكانيات اللازمة لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ ستينيات القرن الماضي، واختلفت الأسس والبرامج التي تتبناها كل دولة لدعم هذا القطاع ومنح الميزة التنافسية له، ومساعدته في تكوين أسواقه الخاصة في ظل عضوية منظمة التجارة العالمية والانفتاح على الأسواق الدولية والإقليمية.

أما في المملكة العربية السعودية، وكنتيجة حتمية لضخامة الإنتاج النفطي فيها، وتنوُّع الموارد المعدنية، فقد جذبت الاستثمارات والصناعات الكبيرة والضخمة، ويؤكد هذه الحقيقة هيكلية الصناعات السعودية، فنحو (٢٠٪) من صناعاتها هي صناعات منتجات المعادن اللافلزية، يليها صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية، إلا أن المملكة اتجهت خلال العقود الثلاث الماضية إلى

تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لدورها الفاعل في إحداث تنمية اقتصادية غير مرتكزة على الموارد النفطية، بهدف تنويع قاعدة الاقتصاد السعودي، ولدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل في ظل معدلات البطالة المتزايدة في المملكة، وذلك على الرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تظهر كعنوان مستقل إلا بعد عام ١٩٩٥م، عندما أوصى مجلس الشورى في أواخر عام ١٩٩٦م بتحويل بنك التسليف السعودي إلى البنك السعودي للتسليف والادخار، على أن تكون من مهامه الأساسية تمويل ورعاية المشروعات الصغيرة والناشئة (السحيباني، ٢٠٠٨م، ص٣). وعلى الرغم من النمو الذي حققه قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال العقود الثلاث الماضية، إلا أن هذا القطاع لا يزال لا يحقق المساهمة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعَّال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية في المملكة، حيث تعترض الصناعات الصغيرة والمتوسطة بعض العقبات والصعوبات، بالإضافة إلى تناقص دعم الجهات المعنية لتنمية هذا القطاع، سواءً كانت جهات حكومية، أو غير حكومية.

تحاول هذه الدراسة الوقوف على واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وتحليل بنيتها، بالإضافة إلى تحليل نمط التوزيع الجغرافي لها، ومحاولة تحديد أبرز المعوقات والصعوبات التي تواجهها.

أولاً: الاطار النظري للبحث:

١-١:مشكلة الدراسة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام الدول المتقدمة والنامية والهيئات الدولية، إلا أنها تعاني في المملكة من

الضعف وقلة الدعم وانخفاض كفاءتها، مما أدى إلى انخفاض مساهمتها في النشاط الاقتصادي والحد من الدور الحيوي الذي يمكن أن تضطلع به هذه الصناعات في تحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية للمملكة. كما أن تركز هذه الصناعات في بعض المناطق عمل على محدودية تأثيراتها.

وتشهد المملكة في الوقت الحاضر نهضة صناعية غير مسبوقة، تتنافس فيها صناعات ضخمة، قد تؤثر على مسيرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى عدم كفاية الدعم الموجه لها. لذا تحاول هذه الدراسة الوقوف على واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرُّف إلى دور الاستراتيجية الوطنية للصناعة في توزيع هذه الصناعات، ومناقشة أبرز المعوقات والصعوبات التي تواجهها.

١-٣: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل بنية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك للوقوف على وضعها الحالي في ظل معدلات التنمية الاقتصادية.
- التعرُّف إلى نمط التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة.
- مناقشة أثر الاستراتيجية الوطنية للصناعة في إعادة توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على مناطق المملكة.
- الوقوف على أهـــم المشكلات التي تتعرض لها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة.
- اقتراح بعض الإجراءات للحد من المشكلات التي تتعرض لها الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

١-٣: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتحليل التوزيع الجغرافي لها، حيث يؤدي التوزيع الجغرافي دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوزيع مكاسب التنمية على كافة مناطق المملكة، ويعتبر النهوض بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية المتسارعة، والانخفاض المطرد في أسعار النفط، الخيار الأمثل للحفاظ على مستويات التنمية وتوزيع مكاسبها على كافة المناطق الإدارية، بما يضمن التنمية الإقليمية المتوازنة، ويمكن تلخيص أهمية ومبررات هذه الدراسة في النقاط الآتية:

١. تمثل هذه الدراسة إضافة نظرية إلى ما هو مكتوب من أدبيات سابقة عن موضوع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في المجتمعات النامية صناعياً.

٢. تزداد أهمية هذا البحث في الوقت الراهن حيث تراجعت معدلات التنمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم، من ناحية، وتزايدت أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ناحيةٍ أخرى، في ظل التناقص المطرد في أسعار النفط، الذي يتطلب تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني.

٣. الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في تفعيل دور المشرعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الأثر التنموي منها، وهو ما يعزز أهمية الاعتماد على هذه المشروعات في الوقت الراهن في تحقيق معدلات التنمية المنشودة.

١-٤: منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، في وصف وتحليل بنية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، ومراجعة الاستراتيجية الوطنية للصناعة، واستخدام الجداول والأشكال والرسوم البيانية ونماذج للمقارنة، وستستخدم الدراسة الأساليب الكمية الآتية في تحليل نمط توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

- التركز الصناعي: وهو يمثل مجموع نصيب أكبر المنشآت حجماً في الصناعة بالنسبة للحجم الكلي للصناعة.

وتم استخدام المعادلات الآتية لحساب التركز الصناعي:

معادلة التركز الصناعي في كل منطقة إدارية = عدد الصناعات في المنطقة X ١٠٠
الحجم الكلي للصناعات

مؤشر التركز العمالي = عدد العمالة الصناعية في كل منطقة X ١٠٠٠
حجم السكان في كل منطقة

- منحنى لورنز: لقياس مدى ابتعاد التوزيع الفعلي للمنشآت الموجودة في الصناعة عن التوزيع المتساوي.

ستقتصر الدراسة على قطاع الصناعة التحويلية في المملكة، فحسب مصلحة الإحصاءات السعودية؛ يشمل مصطلح قطاع الصناعة والطاقة على التعدين واستغلال المحاجر، والصناعة التحويلية، وإمدادات الماء والكهرباء والغاز، وإمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي (وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٥م).

لذا، ستقتصر هذه الدراسة على الصناعة التحويلية.

أما عيِّنة الدراسة فقد تم حسابها وفق معادلة ريتشارد جيجر، وهي: (السبيعي، ٢٠١٢م، ص١١).

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N}\left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

ووفق هذه المعادلة، فإنَّ حجم عينة الدراسة ٣٦٠ مصنع صغير ومتوسط، تم توزيعها على المصانع المستهدفة في المناطق الإدارية حسب الوزن النسبي لكل منطقة، حيث تم حسابها وفق المعادلة الآتية:

حجم العينة Xعدد المصانع في كل منطقة / مجموع المصانع الصغيرة والمتوسطة

ووفق هذه المعادلة، يكون حجم العينة في كل منطقة على النحو الآتي:

اسم المنطقة	العدد	توزيع عيِّنة الدراسة على المناطق الإدارية
منطقة الرياض	٢,٩٦٢	١٥٦
منطقة القصيم	٢٧٣	١٤
منطقة مكة المكرمة	١,٢٨٠	٦٧
منطقة المدينة المنورة	٢٠٣	١١
المنطقة الشرقية	١,٥٥٥	٨٢
منطقة جيزان	٦٦	٣

منطقة نجران	٣٥	٢
منطقة عسير	٢٤٦	١٣
منطقة الباحة	١٥	١
منطقة حائل	٥٦	٣
منطقة تبوك	٥٨	٣
منطقة الحدود الشمالية	٢٩	٢
منطقة الجوف	٥٢	٣
المجموع	٦,٨٣٠	٣٦٠

وقد تم توزيع استبانة الدراسة خلال شهر شباط من عام ٢٠١٥م،(ملحق رقم ١) بعد الحصول على البيانات الخاصة بالسنة السابقة مباشرة.

حدود الدراسة:

الصعوبة البالغة في الحصول على المعلومات من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة المختارة في الحالة العملية، وانعكاس ذلك على دقة البيانات المحصلة من ذلك، وكذلك عدم وجود اتفاق على تعريف محدد للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تعد الدراسات التي تناولت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة قليلة، ومنها دراسة (محمود ومحمد، ٢٠١٣م)، بهدف بيان دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية والدولية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية المتسارعة. وقد أبرزت الدراسة أهم التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة ممثلة في السياسات

الاقتصادية التي تضمنتها خطط التنمية، التي جاءت خالية من أية برامج استراتيجية واضحة المعالم والأهداف، وانحياز التشريعات وقوانين الاستثمار إلى المشروعات كبيرة الحجم في الإعفاءات الضريبية والرسوم، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء هيئات وجهات متخصصة بتقديم الخدمات والاستشارات التقنية والفنية ودراسات الجدوى لأصحاب المصانع لتمكينهم من تفهم احتياجات السوق ومواكبة التطورات التكنولوجية العالمية.

وتناولت دراسة (أبو السعود، ٢٠١٣م)، تحليل دور كل من صندوق المئوية، وبرنامج كفالة في المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة المرتبطة بشكل كبير بالخطط الخمسية للتنمية بالمملكة، وذلك من خلال دعمهما ومساندتهما للمشروعات الصغيرة بالمملكة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من قصر فترة عمل صندوق المئوية والتنمية الصناعية السعودي، إلا أنهما ساهما بشكل ملحوظ في انخفاض معدل البطالة بين الشباب، سواء كان حاصلاً، إما بتأثير مباشر كأحد إنجازاتهما في تحقيق أحد أهدافهما، أو بتأثير غير مباشر عندما نشطت سوق العمل وشجعت الأفراد المتعطلين عن العمل لإقامة مشروعاتهم الخاصة عن طريق جهات أخرى غيرهما، كما ساعدا على تمكين المرأة من المشاركة في المساهمة في الاقتصاد من خلال إتاحة التمويل لها لإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية متعددة، وأوصت الدراسة بضرورة قيام حكومة المملكة بمساندة تلك المؤسسات بشكل أكبر، من خلال تقديم الدعم المالي والفني لها، وإنشاء جهاز متخصص في تقديم الخدمات والاستشارات ودراسات الجدوى للصناعات الصغيرة.

وحاولت دراسة (رمضان، ٢٠١٠م)، استعراض أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية وآليات مراجعتها مع أخذ الجزائر أنموذجاً، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تتمحور حول وجود معوقات كثيرة تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، خاصة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تحول دون تقدُّم هذه المشروعات وتحقيقها للتنمية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات وإيجاد الآليات الكفيلة بإزالة هذه المعوقات.

أما دراسة (مخير وعبد الفتاح، ٢٠١٠م)، فقد هدفت إلى دراسة دور الصناعات الصغيرة في إيجاد حل للبطالة بين الشباب في المجتمع العربي، من خلال دراسة الخصائص المميزة للسكان، وعرض القوى العاملة بالدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى أن قوة العمل وصلت٣٠٪، وتزايد دور مساهمة المرأة بها، حيث اتسم القطاع الصناعي بتدني مستوى النمو العمالي بسبب سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال زيادة عمليات التوظيف. ولذا أوصت الدراسة بأهمية الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع الصناعات الكبيرة التعامل معها والتغلُّب عليها، بالإضافة إلى الإيمان بدور الصناعات من قبل الأفراد والحكومات في خلق فرص عمل، وتنمية المواهب والإبداعات والابتكار والارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار، خاصة في ظل عدم توفر إحصائيات دقيقة وشاملة للصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى أنّها تنمي روح المبادرة، لذلك لا بدَّ من توفر غطاء أمني

قانوني للمشروعات الصغيرة مع توفير البيانات المؤسسية لتدريب وتأهيل الشباب والعناية بإعداد دراسة الجدوى.

وتناولت (سلمان، ٢٠٠٩م)، في دراستها تقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل استراتيجية تنموية داعمة، تلك المشروعات التي نشأت بتشجيع ودعم حكومي وفق خطة استراتيجية خاصة بتنمية المشروعات، ومدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت النتائج أن المشروعات الصغيرة قادرة بشكل أكيد على توفير فرص عمل دائمة، بالإضافة إلى فرص العمل الموسمية، وتحسين مستوى الدخل، وبالتالي التخفيف من الفقر، كما أن المشروعات الصغيرة ساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً في سورية.

وهدفت دراسة (صالح، ٢٠٠٩م)، إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرُّف على أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية، واقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لانطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تعرَّف على أساسه المشروعات الصغيرة من المتوسطة في ليبيا، وأن مشكلة أصحاب المشروعات- من وجهة نظرهم- ليست في نقص الخبرة والمهارات الفنية والإدارية، وإنما في نقص الأموال الشخصية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات العمل، أما عن صعوبة التمويل المصرفي، فإنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات.

وقام (السحيباني، ٢٠٠٨م)، بتعريف المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، ثم تناول بإيجاز أهم مؤسسات تمويل هذه المشروعات، وتناول بالتفصيل دور البنك السعودي للتسليف والادخار في تمويل المشروعات الصغيرة، وبصفة خاصة السياحية منها، وتوصل إلى أن البنك السعودي للتسليف والادخار يواجه بعض العوائق التي تؤثر سلباً على قيامه بمهامه في مجال دعم ورعاية المشاريع، ومن أهمها: عدم توفر المعلومات عن العرض والطلب من أو على السلع والخدمات على مستوى المواقع الجغرافية المستهدفة، وتشعب الجهات التي يلزم التعامل معها بشأن التراخيص والمستندات المطلوبة، وعدم توفر تفاصيل هذه المتطلبات.

وأما دراسة (الناصح، ٢٠٠٨م)، فهدفت إلى تحليل واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ودورها في التشغيل وتقدير حجم العمالة التي تساهم بها، وتبين من التحليل أن الصناعات الصغيرة هي الأكثر عدداً وانتشاراً من الصناعات المتوسطة في العراق، وقد أخذ هذا العدد في كلا الصناعتين بالانخفاض تدريجياً بعد سنة ٢٠٠٣م، واقترحت الدراسة بضرورة وضع قوانين وإجراءات تهدف إلى تنظيم هذه الصناعات وتطويرها من خلال تمويل المستثمرين، وتأهيل وتدريب العاملين، والإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.

ووفقاً لدراسة (المحروق، ٢٠٠٦م)، يرى الباحث أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية

أخرى، ولذلك يجب على الدول أن تُعطَى هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وكذلك تقديم يد العون والمساعدة لها بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة، وتهيئة المصادر المختلفة لتمويل هذه المشاريع.

ونفذت دراسة (زيدان، ٢٠٠٥م)، على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ – ٢٠٠١م، وبحثت في أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن الفائض الاقتصادي المتحقق في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة الأعظم من الفائض المتحقق في القطاع الصناعي الخاص، على الرغم من أن هذا الفائض دون المستوى المأمول. كذلك تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة ساهمت باستقطاب المزيد من الوافدين الجُدد إلى سوق العمل، لكنها أيضاً دون المستوى المأمول، وأخيراً فيما يخص الكفاءة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة تبين مدى ملاءمتها للاقتصاد السوري وتفوقها على المشروعات الكبيرة، كما أن كثيراً من المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة، وأن جزءاً منها مهدد بالانهيار في ظل العولمة واقتصاد السوق، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير منها من الاستمرار في السوق المحلية، بل النفاذ أيضاً إلى السوق العالمية.

أما دراسة (القاضي، ٢٠٠٥م)، فقد نُفِّذت على مجموعة من المشروعات الصغيرة المُمَوَّلة من هيئة مكافحة البطالة في محافظة حلب/سورية، وذلك في إطار عام لتقييم تجربة الهيئة في عملية إقراض المشروعات الصغيرة، ومحاولة التعرُّف

على الصعوبات التي واجهت هذه العملية، أو السلبيات لتفاديها. وعلى الرغم من أن نتيجة الدراسة عموماً كانت مشجعة، بحيث تم قياس نجاح عملية التمويل من خلال نجاح المشاريع وتحسس آثارها على المستويات الأربعة، الفردي، والعائلي، والمجتمعي، وأخيراً على المستوى المشاريعي، إلا أن هذه الدراسة نظرت إلى الموضوع من المنظور الداخلي بعيداً عن الإطار الاستراتيجي، حيث ركزت على آلية عمل الهيئة في عملية الإقراض، أو التمويل للمشروعات الصغيرة، وأغرقت في تفاصيل عمل الهيئة، وذلك بغية تحسين أدائها من خلال دراسة آلية عملها، وهذا طبيعي بحكم طبيعة هذه الدراسة، التي من المفترض أن تساعد نتائجها في تحسين وتطوير أداء عمل الهيئة، وهذا ما أكدته وأوصت به، مؤكدة أن الهيئة يجب أن تعمل بصفتها مؤسسة اقتصادية تنموية بشكل عام، وبأن أحد مهامها التمويل والإقراض، إضافة إلى دورها الاستشاري والاستثماري.

وحاولت دراسة (ALMahdi, 2002) إلقاء الضوء على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هيكل الصناعات المصرية، وركزت على صناعة الغزل والنسيج، التي تعتبر من أكبر وأقدم الصناعات في مصر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك برامج حكومية وشبه حكومية تهدف إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، إلا أن نتائج هذه البرامج ما زالت مهملة، وأكدت على أهمية التعاون بين الوزارات المعنية في مصر من أجل رفع قدرة تنافسية هذه المشروعات في السوق المحلي والعالمي.

وهدفت دراسة (الصليع، ٢٠٠١م)، إلى تتبع نمو وتطور الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، وتطورها خلال الثلاثة عقود الماضية، والتعرُّف على طبيعة التوزيع المكاني للمصانع الصغيرة والعوامل المؤثرة في هذا التوزيع، واتضح من خلال تحليل نتائج الدراسة أن معظم المصانع في المملكة هي من نوع الصناعات الصغيرة، إذ تصل نسبتها إلى (٦٢٪)، واتضح أن معدل التركز يعد معتدلاً بين الأقاليم، مع أن درجة التركز تختلف من نشاط صناعي لآخر. وتبين أن صغر حجم السوق، وعدم توفر العمالة المدربة تعتبر من أبرز المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة، وقد أوصت الدراسة بالعمل على تخصيص قطع أراضٍ صغيرة في المدن الصناعية الجديدة لإنشاء مبانٍ مزودة بجميع المرافق والخدمات اللازمة من أجل ضمان صغار المستثمرين.

وهدفت دراسة (البندي، ن ت)، إلى إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة، وبيان الآثار الاقتصادية لها على الاقتصاد، وتوضيح مدى الارتباط بين فعالية المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية، باستخدام المنهج الاستقرائي. وتوصلت الدراسة إلى أن القانون الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة في مصر خالياً من أي مزايا ضريبية، أو تأمينيه، لذا؛ أوصى الباحث بضرورة تفعيل مزايا ضريبية وتأمينيه للمشروعات الصغيرة، وزيادة الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.

وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات في كونها ستناقش آثار تركز الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض المناطق على التنمية في باقي مناطق

المملكة، وستناقش دور الاستراتيجية الوطنية للصناعة في إعادة التوزيع الجغرافي للصناعات.

كما تركز على خصوصية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل في المجتمعات ذات معدلات البطالة المرتفعة، وستعرض بالتحليل والمناقشة للمشكلات والعوائق التي يعاني منها هذا القطاع، وتقديم مقترحات لمتخذ القرار للتغلُّب عليها.

ثالثاً: تحليل بنية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية:

لا يوجد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين دول العالم، فضلاً عن اختلاف المعايير المعتمدة لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين معايير نوعية: (الإدارة وطبيعة الملكية)، ومعايير كمية: (مثل رأس المال، وعدد العمال)، وفي دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية حول المشروعات الصناعية الصغيرة، أوضحت أن هناك أكثر من (٢٥) تعريفاً مختلفاً في (٢٥) بلداً أُجريت عليها الدراسة (أبو السعود، ٢٠١٣م، ص٣٣)، وفي هذا الإطار فقد اعتبر صندوق النقد الدولي أن المشروع الذي يستخدم أقل من (٥) عمال هو مشروع صغير، في حين أن المشروع الذي يستخدم بين (٥- ١٩) عاملاً هو مشروع متوسط. كما عرف البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هذه المشروعات على أساس أن المشروعات الصغيرة هي من يعمل بها أقل من (١٥) عاملاً، ولا تزيد قيمة الأصول الثابتة عدا الأراضي والمباني عن (١٠٠٠٠) دولار، بينما المشروعات

المتوسطة هي مَنْ يعمل بها أكثر من (١٥) عاملاً، وتزيد فيها قيمة الأصول الثابتة عدا الأراضي والمباني على (١٠٠٠٠) دولار أمريكي. (مرعي، ٢٠٠٥م، ص١٩).

أما لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمشروعات الصغيرة، فقد عرفت المشاريع الصغيرة بأنها: تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية)، وقصيرة الأجل (التكنيكية)، ويتراوح عدد العاملين فيها (١٠- ١٩) عاملاً، بينما المشروعات المتوسطة الحجم، فهي التي يعمل بها (٢٠- ٩٩) عاملاً. (حسن، ٢٠٠٩م، ص ص٢٦- ٢٧).

بينما ترى لجنة التنمية الأمريكية أن تلك المؤسسات تتميز بتغطية رأس المال من خلال شخص واحد، أو عدة أشخاص معدودين، وأن الإدارة تتم عادة بواسطة المالك لرأس المال، وأن الموقع لعمل هذه المؤسسات تتم في منطقة محلية واحدة. (الناصح، ٢٠٠٦م، ص١٦).

وفي المملكة العربية السعودية، نجد تناقضاً واضحاً في تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا التناقض قد يفسر عدم وجود خطط استراتيجية واضحة لتطوير قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فمثلاً عرفت المشروعات الصغيرة: على أنها المشروعات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين (٦- ٥٠) عامل، ويبلغ رأسمالها (٢٠) مليون ريال سعودي، في حين أن المشروعات المتوسطة يتراوح عدد العاملين فيها بين (٥١ – ٢٠٠) عامل، ويبلغ رأسمالها ما بين

(٢٠- ٥٠) مليون ريال سعودي. (الاستراتيجية الوطنية للصناعة، ٢٠٠٩م، ص٣).

وقد اصطلحت وزارة الصناعة والتجارة السعودية على تسمية المشاريع التي يبلغ حجم الاستثمارات فيها أقل من مليوني دولار (٧,٥ مليون ريال) بالمنشآت الصغيرة، أما المنشآت المتوسطة، فهي التي يبلغ حجم رأس المال المستثمر فيها بين مليوني دولار- وستة ملايين دولار (٢٢,٥ مليون ريال)، في حين أن المؤسسات الكبيرة هي التي تتعدى هذا الرقم. (وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٣م)، وسنعتمد في دراستنا هذه على تعريف وزارة التجارة والصناعة.

ووفقاً لهذا التصنيف فقد بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ٥٦٦٩ منشأة عام ١٤٣٥هـ، ويوضّح الجدول التالي رقم (١) تطور أعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات ١٤٢٩- ١٤٣٥هـ، حيث تظهر الأرقام في الجدول أن هذه المنشآت سجلت نمواً خلال الخمس سنوات الماضية بنسبة (٣٣,٥٩٪) (وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٥م).

جدول رقم (١): تطور أعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة من ١٤٢٩هـ – ١٤٣٥هـ

السنة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مجموع عدد المشتغلين	إجمالي التمويل (مليون ريال)
١٤٢٩هـ	٣٦٩٤	١٧٩٨٦٧	٢٤٨٤٧,١٢
١٤٣٠هـ	٣٩٠٣	١٩٣٧٢٤	٢٥٩٣٥,٥٦
١٤٣١هـ	٤٠٧٨	٢١٠٢٥١	٢٦٧٧٩,٧٣
١٤٣٢ هـ	٤٤٣٩	٢٣٩٠٧٢	٢٨٧٢٥,٩٦
١٤٣٣هـ	٤٩٣٥	٢٧٧٨٠٧	٣١٦٠٠,٨٥
١٤٣٤هـ	٥٣٣٥	٢٩٨٧٩٨	٣٥٧٦٥,٦٧
١٤٣٥هـ	٥٦٦٩	٣٣٤٥٦٧	٣٨٥٤٦,٩٨

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، ٢٠١٥م، تقارير منشورة على موقع الوزارة.

وقد انعكس هذا النمو في أعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد العاملين فيها، وتظهر بيانات الجدول السابق تنامياً في أعداد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الخمس سنوات الماضية بنسبة (٥٤,٤٥٪).

كما سجل التمويل الاستثماري لهذه المؤسسات ارتفاعاً تدريجياً بنحو (٢٧,١٨٪) خلال الخمس سنوات الماضية، فقد ارتفع من (٢٤٨٤٧,١٢) مليون ريال عام ١٤٢٩هـ، ليصل إلى (٣٨٥٤٦,٩٨) مليون ريال عام ١٤٣٥هـ.

وفيما يتعلق بالتوزيع المكاني للصناعات على مناطق المملكة المختلفة، لاحظ (الجدول رقم ٢) و(الشكل رقم ١).

جدول رقم (٢): المصانع المنتجة حسب المناطق الإدارية حتى نهاية عام ١٤٣٥هـ

اسم المنطقة	العدد	إجمالي التمويل بالمليون	عدد العمالة
منطقة الرياض	٢,٩٦٢	١١٧,٥٣١,٠٨	٣٦٣,٣٢٧
منطقة القصيم	٢٧٣	١٢,٢٩٦,١٦	٢٧,٤٩٨
منطقة مكة المكرمة	١,٢٨٠	١٣٤,٥١٣,٥٨	٢١٣,٨٣٠
منطقة المدينة المنورة	٢٠٣	٨٩,٢٨٧,٧١	٣٣,٨٥٨
المنطقة الشرقية	١,٥٥٥	٦٢٩,٨١٨,٠٨	٢٣٣,٤٣٥
منطقة جيزان	٦٦	٤,٦٨١,٠٨	٦,١٤٤
منطقة نجران	٣٥	٢,٨٩٦,٦٤	٣,٤٧٧
منطقة عسير	٢٤٦	٤,٣٣٦,٢٣	٢٠,٣٥٥
منطقة الباحة	١٥	٦١,٤٨	٥٤٧
منطقة حائل	٥٦	١١,٥٦٩,٢٠	١١,١١١

منطقة تبوك	٥٨	٢,٥٧٨,١٣	٤,٩٩٢
منطقة الحدود الشمالية	٢٩	٢,٨٨٠,٥١	٢,٥١٣
منطقة الجوف	٥٢	٩٣٥,٩٧	٢,٧١٧
المجموع	٦,٨٣٠	١,٠١٣,٣٨٥,٨٥	٩٢٣,٨٠٤

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، تقارير سنوية منشورة، ٢٠١٥م.

شكل رقم (٢): التوزيع الجغرافي للصناعات على مناطق المملكة

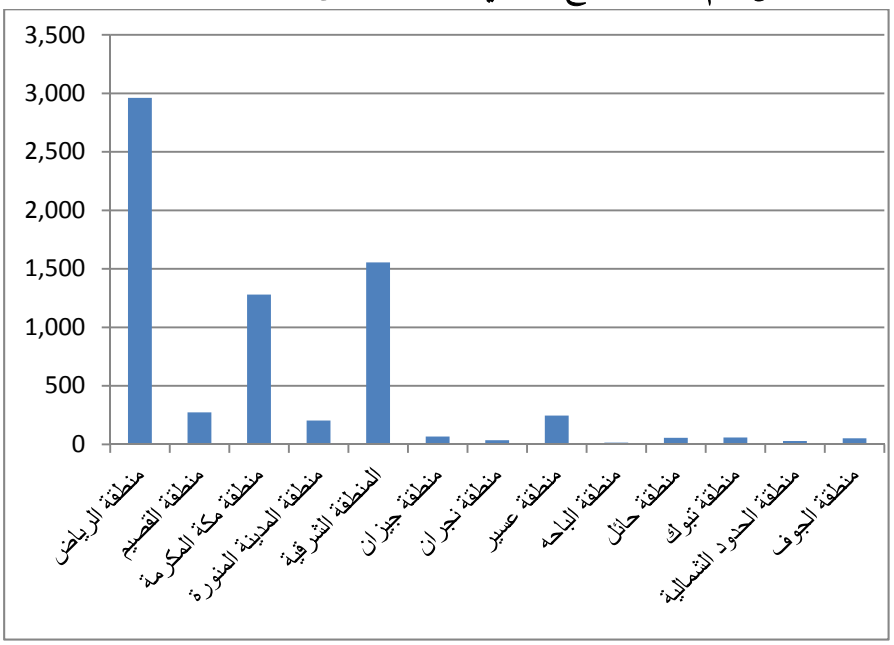

المصدر من إعداد: الباحثة، اعتماداً على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة، ٢٠١٥م.

وفي حساب التركز الصناعي، استخدمنا مقياس نصيب كل منطقة من المنشآت الصناعية بالنسبة للحجم الكلي للصناعة، ويظهر الجدول (٣) النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (٣): التوزيع النسبي للمصانع حسب المناطق الإدارية

المنطقة الإدارية	عدد المصانع	نسبة التركز ٪
الرياض	٢٩٦٢	٪٤٣,٣٧
القصيم	٢٧٣	٪٤
مكة المكرمة	١٢٨٠	٪١٨,٧٤
المدينة المنورة	٢٠٣	٪٣
الشرقية	١٥٥٥	٪٢٢,٧٧
جيزان	٦٦	٪١
نجران	٣٥	٪٠,٥
عسير	٢٤٦	٪٣,٦
الباحة	١٥	٪٠,٢٢
حائل	٥٦	٪٠,٨٢
تبوك	٥٨	٪٠,٨٥
الحدود الشمالية	٢٩	٪٠,٤٢
الجوف	٥٢	٪٠,٧٦

المصدر: من إعداد: الباحثة، اعتماداً على بيانات وزارة الصناعة والتجارة، تقارير سنوية منشورة، ٢٠١٥م.

ويُلاحظ من خلال قياس التركز الصناعي، أن الصناعات ما زالت تتركز في ثلاث مناطق؛ هي: الرياض بنسبة ٤٣٪، والشرقية بنسبة ٢٢,٧٪، ومكة المكرمة بنسبة ١٨,٧٪، حيث تستحوذ هذه المناطق الثلاث على (٨٤,٤٪) من مجموع المنشآت الصناعية في المملكة. ويدل الفارق الكبير في نسبة التركز بين هذه المناطق الثلاث، والمناطق الثلاث التي تليها (القصيم ٤٪، عسير ٣,٦٪، المدينة المنورة ٣٪)، يدل على أن مؤشر التركز الصناعي يكاد ينحسر في المناطق الثلاث الأولى.

وهذه النتيجة تتفق تماماً مع نتائج الدراسات السابقة، حيث توصل الصليع إلى أن منطقة الرياض تستحوذ على ٣٤,٦٪ من المصانع الصغيرة، ومكة ٢٥,١٪، والشرقية ٢٢,١٪، وبذلك تستحوذ المناطق الثلاث على ٨١,٨٪ من صناعات المملكة (الصليع، ٢٠٠١م، ص٢٠).

ولتوضيح الفروق الكبيرة في مؤشر التركز الصناعي، تم تقسيم مناطق المملكة إلى مجموعات يوضِّحها (الجدول رقم ٤).

جدول رقم (٤): تصنيف مناطق المملكة حسب مؤشر التركز الصناعي

تركز صناعي مرتفع أكثر من ٢٠٪	تركز صناعي متوسط ١٠٪- ٢٠٪	تركز صناعي خفيف١٪ - ١٠٪	منشآت قليلة ومبعثرة أقل من ١٪
الرياض	لا يوجد	القصيم	جيزان
الشرقية		عسير	تبوك
مكة		المدينة المنورة	حائل
			الجوف
			نجران
			الحدود الشمالية
			الباحة

المصدر: من إعداد: الباحثة، بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ٣.

إنَّ هذا التباين الشديد في التركز الصناعي في المملكة يدل على تفاوت وتباين التنمية الإقليمية، ويدلل على الفجوة الكبيرة في توزيع مكاسب التنمية على مناطق المملكة، الذي انعكس بدوره على حجم العمالة الصناعية في كل منطقة،

والجدول التالي رقم (٥) يوضِّح توزيع عمال الصناعات وتركزهم مقارنة بعدد سكان المناطق الإدارية.

جدول رقم (٥): مؤشر التركز العمالي في المناطق الإدارية

المنطقة الإدارية	عدد العمالة الصناعية	عدد السكان	مؤشر التركز العمالي
الرياض	٣٦٣٣٢٧	٧,٧١٧,٤٦٧	٤٧
القصيم	٢٧٤٩٨	١,٣٧٠,٧٢٧	٢٠
مكة المكرمة	٢١٣٨٣٠	٧,٨٩٧,٩٧٥	٢٧
المدينة المنورة	٣٣٨٥٨	٢,٠١٢,٧٤٩	١٧
الشرقية	٢٣٣٤٣٥	٤,٦٥٠,١٨٣	٥٠
جيزان	٦١٤٤	١,٥٣٣,٤٩٦	٤
نجران	٣٤٧٧	٥٦٨,٦٣١	٦
عسير	٢٠٣٥٥	٢,١٤٥,٧٣٣	١٠
الباحة	٥٤٧	٤٦١,٣٦٠	١
حائل	١١١١١	٦٧٠,٤٦٨	١٧
تبوك	٤٩٩٢	٨٨٧,٣٨٣	٦
الحدود الشمالية	٢٥١٣	٣٥٩,٢٩٧	٧
الجوف	٢٧١٧	٤٩٤,٩٠٦	٦
المجموع	٩٢٣٨٠٤	٣٠٧٧٠٣٧٥	

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٥م.

ويُلاحظ من خلال مقارنة نتائج الجدولين السابقين أن المناطق الثلاث الأولى في مؤشر التركز الصناعي (الرياض، الشرقية، مكة)، استحوذت كذلك على أعلى نسبة تركز للعمالة الصناعية على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة للمناطق الثلاث التالية: (القصيم، وعسير، والمدينة)، فقد جاءت في الترتيب الرابع، والخامس، والسادس، على التوالي في مؤشر التركز الصناعي، إلا أن المدينة بلغ فيها مؤشر تركز العمالة (١٧ بالألف)، وهي بذلك تفوقت على عسير، حيث بلغ فيها (١٠ بالألف)، على الرغم من أنها أعلى من المدينة في مؤشر التركز الصناعي، وذلك بسبب انخفاض عدد العمالة الصناعية فيها، وارتفاع عدد السكان، مما يدل على صغر المنشآت الصناعية في عسير.

جدول رقم (٦): مقارنة بين مؤشر التركز الصناعي ومؤشر تركز العمالة

المناطق الإدارية	مؤشر التركز الصناعي ٪	مؤشر تركز العمالة بالألف
الرياض	٤٣,٣٧	٤٧
الشرقية	٤	٥٠
مكة المكرمة	١٨,٧٤	٢٧
القصيم	٣	٢٠
عسير	٢٢,٧٧	١٠
المدينة المنورة	١	١٧
جيزان	٠,٥	٤
تبوك	٣,٦	٦

حائل	٠,٢٢	١٧
الجوف	٠,٨٢	٦
نجران	٠,٨٥	٦
الحدود الشمالية	٠,٤٢	٧
الباحة	٠,٧٦	١

المصدر: من إعداد الباحثة، ٢٠١٥م.

وبما أن الصناعة ركيزة مهمة للتنمية المستقلة على اعتبار أن التصنيع هي الأداة الأكثر استعداداً لتنشيط التفاعل الاقتصادي بين القطاعات الإنتاجية، (صالح، ٢٠٠٢م، ص٢٠٤)، يصبح من الضروري رسم سياسات واضحة المعالم تهدف إلى إعادة توزيع الصناعات على كافة مناطق المملكة،ولا بدَّ من الاهتمام بالتوطن الصناعي والعمل على توجيه المستثمرين لإقامة مصانعهم في مناطق خارج مناطق التركز الصناعي، وذلك من خلال الحوافز التشجيعية والإجراءات الإدارية، ذلك أن قوى السوق لم تكن قادرة على توزيع الصناعات على مناطق المملكة بشكل متوازٍ، وعلى الرغم من أن نظرية (Labour Supply Theory) تنص على أن: " التشغيل في الصناعة ينمو بسرعة كبيرة في مناطق تتميز بمعدلات أجور منخفضة، ويعمل جزء صغير من الأيدي العاملة في الصناعة، وإذا أقيمت صناعة جديدة في المنطقة نفسها، فإنها تدفع أجوراً للعمال أعلى من الأجور التي كانت تدفع لهم سابقاً، كما تؤكد هذه النظرية على أن: "أصحاب المؤسسات، وأصحاب رؤوس الأموال يرغبون في استثمار أموالهم في مناطق تتميز بأجور منخفضة بسبب إمكانية حصولهم على أرباح عالية"، ويقدِّم Hartshorn. T تطور الصناعة في ولايات الجنوب من الولايات المتحدة مثالاً يوضِّح هذه العملية، فهجرة صناعات النسيج من نيوإنجلند إلى ولايات

الجنوب كان بسبب الأجور المنخفضة للعمال السائدة في تلك المناطق، ولذلك عملت الصناعة على زيادة أعداد السكان ونمو ولايات الجنوب. (Hartshorn. T. 1980, P.47).

إلا أن هذه النظرية في الواقع غير فاعلة في الاقتصاديات النامية- ومنها المملكة، وذلك للأسباب الآتية:

١- الدافع الرئيس لانتشار الصناعات نحو المناطق النائية- حسب النظرية- هو الأجور المنخفضة، وذلك لتحقيق أرباح أعلى، وفي الواقع أن الأرباح غير مرتبطة بالأجور فقط، فهناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر في الأرباح، ومنها حجم السوق، ووفرة المواد الخام، والقرب من مصادر الطاقة، والقرب من مؤسسات التشريع الحكومي.

وبحسب (الجدول رقم ٧) التالي يتضح أن عامل وفرة الأيدي العاملة ليس محدداً لمكان توطن الصناعة، ويفسر ذلك اعتماد الصناعات وبخاصة الصغيرة والمتوسطة على العمالة الوافدة التي تستقدم من مصر، ودول جنوب شرق آسيا، وتشير إحصائيات وزارة التجارة والصناعة إلى أن نِسب العمالة الصناعية الوطنية (٣٠٪)، وقد تكون هذه النسبة أقل على الواقع.

جدول رقم (٧): توزيع عيِّنة الدراسة حسب عوامل التوطن الصناعي في مناطق التركز الصناعي الثلاث والمناطق الثلاث التي تليها

المنطقة	القرب من السوق	توافر الأيدي العاملة	القرب من المواد الخام	القرب من مصادر الطاقة	القرب من مصادر التشريع	فاعلية نظام النقل	الترابطات الخلفية والأمامية
الرياض	٥٩٪	٦٪	٥٪	٦٪	١٤٪	١٢٪	١٠٪
الشرقية	١٥٪	٢٪	٤٠٪	١٢٪	٩٪	٦٪	٢٢٪
مكة	٦٢٪	٢٪	٧٪	٨٪	١٢٪	٤٪	١٢٪

القصيم	٣٠٪	٤٪	٤١٪	٢٪	٥٪	٩٪	١٨٪
عسير	٤٢٪	١٣٪	١٥٪	١٢٪	١٦٪	٩٪	١٢٪
المدينة	٣٨٪	٦٪	١٩٪	١٠٪	١٣٪	١١٪	١٤٪

المصدر: المسح الميداني، ٢٠١٥م. (تم توضيح خطوات المسح في المنهجية)

١- يلعب عامل القرب من مصادر التشريع الحكومي كمحدد ذي أهمية في اختيار موقع المصنع، ويعزو أصحاب المصانع ذلك لطول إجراءات الترخيص، والمتابعة، ويتضح ذلك من خلال (الجدول السابق رقم ٧).

٢- الترابطات الأمامية والخلفية بين الصناعات، وخاصة الترابطات مع الصناعات الكبيرة، يعدُّ عامل جذب للصناعات نحو مناطق التركز الصناعي الثلاث.

وبذلك، فإن مناطق التركز الثلاث ستستمر في النمو، وجذب المزيد من الصناعات حسب مبدأ "السبب الدوراني التراكمي"، الذي ينص على: في بداية عملية النمو في المدينة تتدخل قوى تعمل على تشجيع النمو من خلال جذبها لأنشطة إضافية أخرى، وفي النهاية تكون عملية النمو تراكمية، وغالباً ما تعمل على التسارع"، وبذلك، فإن النمو يولد النمو growth breeds growth (yeate M. and other, 1976, p.98) وإذا استمرت عملية النمو التراكمية الدائرية، ستستمر مناطق التركز في النمو، وجذب مزيدٍ من الصناعات، في حين ستبقى باقي المناطق تعاني من التخلف، وبتأثير ذات السبب الدوراني التراكمي ستعزز عوامل الطرد للصناعات، وستبقى فيها فقط الصناعات التي تلبي حاجات استهلاكية بسيطة للسكان المحليين، ويؤكد تحليل منحنى لورنز ابتعاد التوزيع الفعلي للمنشآت الصناعية عن التوزيع المثالي (الشكل رقم ٢).

شكل رقم (٢): تحليل منحنى لورنز للتوزيع الفعلي للمنشآت الصناعية ومدى ابتعاده عن التوزيع المثالي

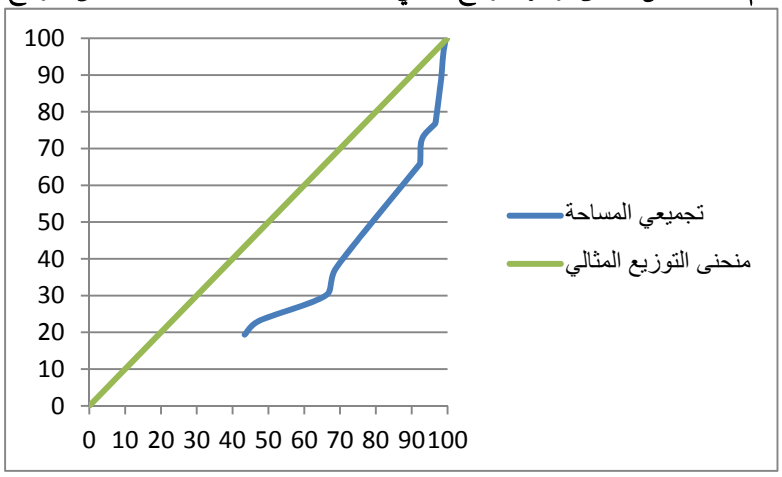

المصدر: من إعداد الباحثة، ٢٠١٥م. البيانات الخاصة بمساحات المناطق: هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، الخرائط الطبوغرافية للمملكة؛ مقياس رسم ١: ٥٠٠٠٠٠، تم قياس المساحات باستخدام برنامج Arc GIS.

يستدعي هذا التركز ضرورة تدخل الدولة لمعالجة تفاوت التنمية على مستوى الأقاليم، وعدم عدالة توزيع مكاسب التنمية، لنتساءل بذلك عن مدى وجود خطط استراتيجية تهدف إلى إعادة توزيع مكاسب التنمية بشكل متوازٍ على الأقاليم، وبما يوازي موارد الأقاليم السكانية والاقتصادية في دولة تربو مساحتها على مليوني كم٢ ، وتعداد سكاني فاق (٣٠ مليون) نسمة (مصلحة الإحصاءات العامة، ٢٠١٥م).

وللإجابة عن هذا التساؤل، كان لا بدَّ من الرجوع إلى الاستراتيجية الوطنية للصناعة، التي تعتبر المرجع الأساس لمتخذ القرار فيما يتعلق بتطوير القطاع الصناعي في المملكة، وقد تطرقت هذه الاستراتيجية إلى هذا القطاع المهم في محورٍ منفصل بعنوان: "مجتمع الأعمال الصناعي والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة".

وقد تبنت الاستراتيجية الوطنية للصناعة البرامج الآتية لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة (الجدول رقم ٨).

جدول رقم (٨): البرامج التي تبنتها الاستراتيجية الوطنية للصناعة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة

البرنامج	آليات التنفيذ	مؤشرات قياس تحقيق نتائج البرنامج	الشواهد على تحقيق المؤشرات❖❖❖
تحليل منحنى لورنز للتوزيع الفعلي للمنشآت الصناعية ومدى ابتعاده عن التوزيع المثالي	تنفيذ تلك البرامج يتطلب شراكة عامة، وخاصة شديد القوة، فهو يتطلب أن تعمل الدولة في مجالات تحديث وتحفيز المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وكذلك يجب على المنشآت الكبيرة احتواء المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لهذا تتطلع الجهات ذات العلاقة في الدولة إلى مشاركة فاعلة من قطاع الشركات الكبيرة في مد الروابط والتشابكات مع قطاع الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	عدد الحاضنات التي أقيمت	تم إنشاء ١٦٢ حاضنة في أربع مدن.
تحليل منحنى لورنز للتوزيع الفعلي للمنشآت الصناعية ومدى ابتعاده عن التوزيع المثالي		عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في البرنامج	لا تتوافر بيانات
تحليل منحنى لورنز للتوزيع الفعلي للمنشآت الصناعية ومدى ابتعاده عن التوزيع المثالي		معدل زيادة عدد الشركات الجديدة ورأس مالها وعدد العاملين فيها	- معدل زيادة الشركات ٢٨.٨٪ - معدل زيادة العمال السنوي ٤٩٪. - معدل زيادة التمويل ٨٠٪
تحليل منحنى لورنز للتوزيع الفعلي للمنشآت الصناعية ومدى ابتعاده عن التوزيع المثالي			
تحليل منحنى لورنز للتوزيع الفعلي للمنشآت الصناعية ومدى ابتعاده عن التوزيع المثالي			

المصدر: الاستراتيجية الوطنية الصناعية، ٢٠٠٩م. - وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٩م، ٢٠١٥م.

❖❖❖ تجميع الباحثة.

وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا التطور رأسي، وليس أفقياً، واستمرت المناطق الثلاث

الأولى في جذب مزيدٍ من الصناعات، مما يؤكد على خلو الاستراتيجية الوطنية الصناعية من برنامج يعمل على إعادة توزيع للصناعات على كافة أقاليم المملكة. ويتضح ذلك من خلال الرسم البياني الآتي (الشكل رقم ٣).

شكل رقم (٣): تطور عدد المصانع عام ١٤٣٠ وعام ١٤٣٦هـ.

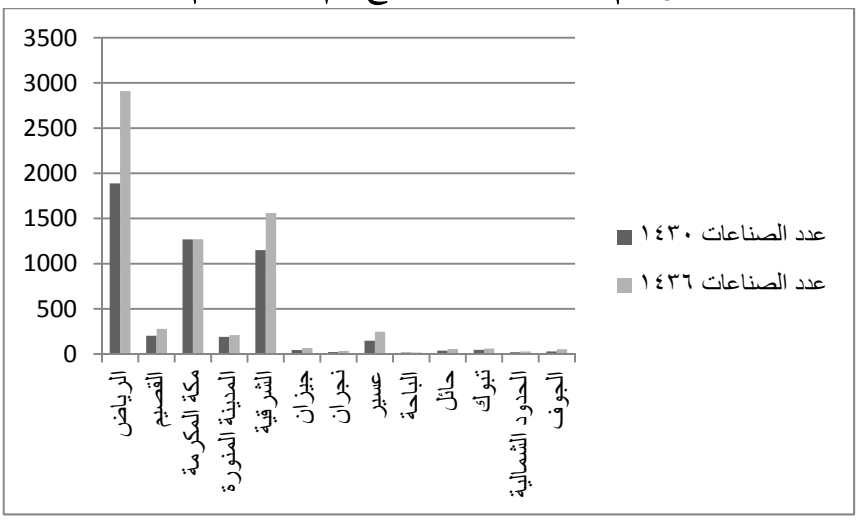

من إعداد الباحثة: اعتماداً على البيانات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٤م.

ويمكن تفسير عدم نجاح الاستراتيجية الصناعية الوطنية في إعادة توزيع الصناعات بمختلف أحجامها على أقاليم المملكة، بالأسباب الآتية:

١- الاهتمام المباشر بالمشروعات كبيرة الحجم، وانحياز التشريعات وقوانين الاستثمار والإعفاءات الضريبية والرسوم للمشروعات الكبيرة، وبطبيعة الحال، فإن المشاريع الكبيرة تنجذب مكانياً نحو الأقاليم الغنية بمواردها البشرية والاقتصادية، لذا استمرت مناطق التركز الثلاث: الرياض، والشرقية، ومكة، بالاستحواذ على النمو الصناعي، وما يتبع ذلك من الأثر التراكمي الصناعي (growth breeds growth) النمو يولد النمو.

٢- توفيرها، وصعوبة الحصول على قرض التمويل، حيث يشترط للحصول على القرض تنفيذ (٥٠٪) من المشروع قبل الحصول على قرض التمويل.

وبما أن رؤوس الأموال متركزة في مناطق التركز الصناعي، فهي تعمل على جذب مزيدٍ من رؤوس الأموال وفق قاعدة الأثر المضاعف.

٣- صعوبة التسويق، وصغر حجم السوق خارج مناطق التركز الصناعي، وجهل أصحاب المشاريع بالطرق والوسائل الحديثة للتسويق، في حين أن الاستراتيجية الوطنية للصناعة لم تتضمن الإجراءات والتشريعات اللازمة لتسويق منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٤- تعدد الأجهزة والدوائر العامة التي تتولى متابعة ومراقبة عمل المشاريع الصناعية، مما يؤدي إلى تعدد التشريعات واللوائح التي تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعمل بدوره على إرباك وتعارض القرارات والقوانين، وبالتالي إرباك عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد يكون الإغلاق إحدى استراتيجيات التكيُّف مع تعارض القرارات والقوانين.

رابعاً: المشاكل والصعوبات التي تعترض المشاريع الصغيرة:

تعترض الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العديد من المشاكل والصعوبات، التي يمكن تصنيفها إلى: صعوبات مالية، والصعوبات التنظيمية والتشريعية، وصعوبات تسويقية، والصعوبات الإدارية والفنية، والصعوبات الاقتصادية.

١-٤: الصعوبات المالية:

تتميز المشاريع الصغيرة بمرونتها العالية، وتكيفها مع انخفاض رؤوس الأموال في الدول النامية، لذا؛ اعتبرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة استراتيجية مضمونة لتنويع

قاعدة الاقتصاد الوطني، وتوزيع عادل للصناعات على جميع مناطق الدولة، والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، في حين تتطلب الصناعات الكبيرة استثمارات مالية ضخمة، تسهم الدولة بجزء كبير منها، وتنحسر جغرافياً في تجمعات صناعية محدودة في مناطق تتمتع بعوامل جذب وعوامل محفزة للصناعة، وبشكلٍ عام لا تتمكن الدولة من تكرار نماذج التجمعات الصناعية الكبيرة ذات الاستثمارات المالية الضخمة في العديد من المناطق، إما لقلة وفرة رأس المال، أو عدم وفرة عوامل التوطن الصناعي، وبذا؛ يكون خيار الصناعات الصغيرة والمتوسطة خياراً استراتيجيا للدول ذات المساحة الكبيرة. لكن الاستثمار ليس سهلاً، خاصة أن معظم المستثمرين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ليس لديهم خبرة سابقة في ذات المجال، ويصطدم المشروع بحقيقة الحاجة لرأس المال، لتخطي الخمس سنوات الأولى من عمر المشروع، التي يصح أن نطلق عليها (مرحلة التسنين) Teething Stage، حيث لا يتخطى هذه المرحلة في الولايات المتحدة سوى خمس الصناعات القائمة، وذلك قبل الوصول إلى حالة المنافسة الكاملة مع الصناعات القائمة (Yeates and, Garner 1976, p34).

وهذا ما أثبتته دراستنا الحالية، وكما يظهر (الجدول رقم ٩)، فقد تبين أن نحو (٢٨٠)، مصنعاً يعاني من صعوبات تتعلق بالتمويل بنسبة (٧٧,٧٪)، في حين أن (٢٢,٣٪) لم تعاني من مشاكل في التمويل.

فأغلب الذين يقومون بهذه المشاريع هم من الشباب الحديثين العهد بالعمل، والذين لا تتوفر لديهم الموارد المالية الكافية لتأسيس هذه المشاريع، مما يجعلهم يتوجهون للبحث عن المصادر التمويلية المختلفة خاصة من خلال الإقراض، الذي غالباً ما يكون من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة، وبعض القطاعات الحكومية، ولكن هنالك عقبات تمنع حصوله على هذه الموارد المالية وأولها أن

البنوك والمؤسسات الخاصة دائماً ما تبحث عن الضمان المالي للمال المقترض، وهذا غالباً غير متوفر لدى المستثمرين الصغار، بالإضافة لتعقيد وصعوبة إجراءات الاقتراض والتسليف ومحدودية القروض الموجهة الحكومية، وتعقد اشتراطاتها، لذلك غالباً ما تنهار العديد من الأفكار الشابة بوجه هذا المعيق الذي يعد أهم معيقات المشروعات الصغيرة (السبيعي، ٢٠١٣م).

جدول رقم (٩): توزيع عيِّنة الدراسة حسب الصعوبات المالية

المشاريع الصناعية حسب النوع	العدد	حجم العينة	هل واجهتك صعوبة في التمويل			
			نعم	٪	لا	٪
الصناعات الغذائية	٥٩	٩٤	٥٩	٦٣	٣٥	٣٧
الصناعات الخشبية	٤٣	٦٣	٤٣	٦٨	٢٠	٣٢
الصناعات المعدنية	٩٦	١١٠	٩٦	٨٧	١٤	١٣
صناعات أخرى	٨٢	٩٣	٨٢	٨٨	١١	١٢
المجموع	٢٨٠	٣٦٠	٢٨٠	٧٦.٥	٨٠	٢٣.٥

المصدر: من إعداد الباحثة، المسح الميداني، ٢٠١٥م.

وكما يُلاحظ من الجدول، فإنَّ الصناعات المعدنية هي أكثر الصناعات التي عانت من مشاكل التمويل، حيث بلغت نسبتها (٨٧٪) من إجمالي المشاريع التي أقرت بوجود مشاكل في التمويل. في حين كانت الصناعات الغذائية أقل الصناعات التي واجهت صعوبات مالية، ويعود ذلك إلى صغر حجم رأس المال الذي تطلبه الصناعات الغذائية، وسهولة الحصول على مدخلات الإنتاج.

وقد أكد أصحاب المصانع على أهمية إعادة سياسات التمويل بالسوق المحلي بما يكفل استمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أداء مهامها، بعد ازدياد خروجها من السوق خلال الفترة الماضية.

وأكدت دراسة أجرتها سيتي جروب أن ضعف تمويلات المصارف وارتفاع الضمانات وضع المملكة في المرتبة قبل الأخيرة في الشرق الأوسط وأفريقيا، وبلغ حجم التمويلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (٢٪) (سيتي جروب، ٢٠١٤م).

وفي عملية مسح شاملة لمصادر تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المملكة، أوضحت إحصاءات وزارة التجارة والصناعة أن جهات تمويل المشروعات الصغيرة في المملكة تبلغ (١٧) جهة تمويلية، تقسم إلى جهات حكومية، وجهات تابعة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى البنوك، وفي استطلاع آراء مالكي المصانع حول فاعلية تمويل هذه الجهات، أجمعت عيّنة الدراسة على عدد من معيقات التمويل، هي:

١- تشترط معظم جهات التمويل مضي فترة زمنية محددة على تأسيس المشروع، وبعضها قد يصل إلى سنتين، أو ثلاث سنوات.

٢- تقدم هذه الجهات ٥٠٪ من رأس المال المستثمر فقط.

٣- تشترط سداد المبلغ بعد مضي فترة قليلة من التمويل، بعضها قد يصل إلى ثلاثة شهور.

٤- جميع جهات التمويل تطلب ضمانات للأموال المقرضة، وغالباً يصعب توفير هذه الضمانات.

٥- لا يتم دعم جميع المشاريع، ومعظم الدعم موجه نحو مشاريع المدن الصناعية المزدهرة أصلاً.

٢-٤: الصعوبات التنظيمية والتشريعية:

إن المعيق والمسبب الثاني لفشل المشروعات الصغيرة هو نقص وضعف الخبرة الإدارية لدى المستثمرين، وجهلهم في أساليب الإدارة، ومن أهمها الإجراءات

الإدارية المتعلقة بإجراءات الحصول على التراخيص والمتابعة لإنشاء المشاريع، فاتضح أن نحو (٦٦٪) من حجم العيِّنة المدروسة قد عانى من هذه الصعوبة.

وقد كانت الصناعات المعدنية أكثر الصناعات التي واجهت هذه الصعوبة، في حين أن أقلها الصناعات الغذائية.

ويوضِّح الجدول التالي رقم (١٠) إجابات عينة الدراسة بخصوص السؤال: هل تقدم الدولة تسهيلات لدعم المشاريع الصناعية الصغيرة؟

جدول رقم (١٠): توزيع عيِّنة الدراسة حسب التسهيلات التي تقدمها الدولة للمشاريع الصغيرة

الفقرة	أوافق بشده	أوافق	أعارض بشده	أعارض	حيادي
الدولة تقدم تسهيلات كثيرة لدعم المشاريع الصناعية الصغيرة	٥٩	٦٢	٨٢	١٣٠	٢٧
الدولة تقدم القليل من الدعم للمشاريع الصناعية الصغيرة	٨٣	١٣٨	٦٨	٦٨	٣
الدولة لا تعطي العناية الكافية للمشاريع الصناعية الصغيرة	١٩٤	٨٣	٤٢	٣٨	٣

المصدر: من إعداد الباحثة، المسح الميداني، ٢٠١٥م.

ويرى مالكي المشاريع الصغيرة أن أغلب المنظمات الداعمة للمشروعات الصغيرة تهتم بالدعم المادي دون صقل وتعليم المهارات الإدارية.

٣-٤: الصعوبات التسويقية:

فيما يتعلق بإمكانية التسويق، يظهر التحليل أن نحو (٧٢٪) من المنشآت قد واجهت مشاكل تتعلق بتسويق منتجاتها، واتضح أن أكثر الصناعات تواجه مشكلة في التسويق هي الصناعات المعدنية، في حين أقلها الصناعات الغذائية.

ويُلاحظ بشكل عام ارتفاع نسبة المشاريع الصناعية التي تواجه مشاكل في التسويق، وهذا يتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة التي ترى أن المشاريع الصناعية الصغيرة أكثر المشاريع التي تواجهه مشاكل وصعوبات في التسويق، على العكس من المشاريع الزراعية والخدمية والتجارية (سلمان، ٢٠٠٩م، ص٢٢).

ويفسر ذلك أن المشاريع الصناعية بوجه عام تحتاج إلى نشاط تسويقي خاص، ولا سيما المشاريع حديثة العهد، والصغيرة منها بخاصة.

٤-٤: الصعوبات الإدارية والفنية:

تم التركيز على قلة الخبرة، وتبين أن (٢٤٪) من أصحاب الصناعات الصغيرة في عينة الدراسة قد بادروا بإنشاء مشاريعهم من واقع خبرة سابقة لديهم في مجال عملهم، مقابل (٧٦٪) عانت من صعوبة قلة الخبرة، بل انعدامها في كثيرٍ من الأحيان.

أما مستوى التأهيل التعليمي لأصحاب الصناعات الصغيرة، وأثر ذلك في نجاح هذه المشاريع، فتبين أن (٥٨,٩٪) من أصحاب هذه المشاريع كانوا ممن حصلوا على المتوسط وما دون (الجدول رقم ١١).

جدول رقم (١١): مستوى التأهيل العلمي لأصحاب المصانع عينة الدراسة

مستوى التأهيل التعليمي	العدد	النسبة
أمي	٤٢	٪١١,٧
ابتدائي	٦٦	٪١٨,٣
متوسط	١٠٤	٪٢٨,٩
ثانوي	٧٢	٪٢٠

دبلوم	٢٥	٪٧
بكالوريوس	٤٢	٪١١,٧
أعلى من الجامعي	٩	٢,٥
المجموع	٣٦٠	٪١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثة، المسح الميداني، ٢٠١٥م.

وفيما يتعلق بالتدريب، وهل حصل صاحب العمل على تدريب مسبق قبل إنشاء المشروع، أو أثناء تنفيذه لمعرفة مدى الاهتمام بهذه الناحية في تطوير المهارات، وزيادة التأهيل، فقد اتضح أن معظم أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة لم يتلقوا أي تدريب خلال فترة إدارتهم للمشروع، مقابل (١١٪) فقط أفادوا بأنهم تلقوا أشكالاً من التدريب، وهذه نسبة متواضعة جداً إذا ما قيست بأهمية التدريب بحد ذاته كونه متطلباً أساسياً في نجاح المشاريع من جهة، والاهتمام والمسؤولية الواجبة على الجهات الداعمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل زيادة وتحسين المهارات لإنجاح المشروع.

أما عنصر العمالة، وفيما يتعلق بوفرة العمالة الفنية المناسبة، فقد أشار نحو (٨٤,٤٪) من عينة الدراسة إلى سهولة استقدام العمالة، لكن يتضح فيما بعد أن معظم هذه العمالة غير فنية وغير متخصصة وغير مدربة، ويُعزَى السبب في ذلك أن معظم العاملين في الصناعات الصغيرة يتم استقدامهم عن طريق المكاتب التجارية؛ التي لا تدقق في صحة مؤهلات هذه العمالة.

ويجمع العديد من الباحثين على أهمية العمالة الفنية المتخصصة في نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة، على العكس من المشاريع الصغيرة في القطاعات

الأخرى، التي قد لا تتطلب مهارات فنية متخصصة في المشاريع التجارية والخدمية والزراعية.

وبلغت نسبة العمالة الوطنية في الصناعات الصغيرة (٢٪) فقط من مجموع العاملين في المنشآت، وهذه النتيجة تتفق تماماً مع الإحصائيات الصادرة عن وزارة العمل، وعلاوة على ذلك أشار تقرير صادر عن وزارة العمل أن ما يزيد على (٢٠٠) ألف منشأة في السوق المحلي لا تضم أي عامل، أو موظف سعودي، وحتى أصحابها لا يعملون بها، وإنما يعملون في جهاتٍ أخرى.

وفي هذا المجال تفقد الصناعات الصغيرة أحد أهم ميزاتها، وهي أنها المولد الأول للوظائف، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحتى في أوقات الأزمات الاقتصادية عام ١٩٩٠م وفرت المشروعات الصغيرة ٩ فرص عمل من بين كل ١٠ فرص، ووصلت نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في نمو العمالة إلى ٦٨٪ حتى نهاية عام ٢٠٠٥م، بينما توفر الصناعات الكبرى ٣٢٪ فقط. (الشمري والشراح، ٢٠١٤م، ص٨)، وفي الصين توفر الصناعات الصغيرة ثلاثة أرباع فرص العمل.

ونذكر هنا أن الاعتماد على العمالة المستقدمة قد قلل من إمكانية انتشار الصناعات الصغيرة في كافة مناطق المملكة، ذلك أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتجه إلى المناطق الريفية والبعيدة عن المراكز حيث توجد الأيدي العاملة الرخيصة، إلا أن هذا العامل لم يسهم في إعادة توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لاعتمادها على العمالة المستقدمة.

أما عن اسهامات الصناعات السعودية الصغيرة والمتوسطة في الابتكارات والاختراعات فلا تكاد تذكر، حيث تستخدم التقنيات والآلات المعروفة محلياً، ولم تحاول إيجاد تقنية جديدة للتكيف مع المشكلات والصعاب التي تواجهها، وتعد استراتيجية الإغلاق إحدى الطرق التي تواجه بها الصناعات الصغيرة مثل تلك الصعاب (مقابلة مع مالك مشروع، ٢٠١٥م)، وفي محاولة لتحليل الأسباب وراء ذلك، تم مراجعة دور الصناعات الصغيرة في الابتكارات في الولايات المتحدة الأمريكية، ووجد أن الكثير من الاختراعات قد بدأت في المشروعات الصغيرة بواسطة العاملين فيها، وهم في العادة مالكي المشروع، وبلغت نسبة الابتكارات في المشاريع الصغيرة مرتين ونصف بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة مع أخذ عدد العاملين في الاعتبار، وفي اليابان يُعزَى ٥٢٪ من الابتكارات إلى هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي في الغالب يملكها ويديرها ويعمل بها أفراد الأسرة الواحدة، (الصوص، ٢٠١٠م، ص٣٨)، بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من نصف الابتكارات الفنية الرئيسة التي قدمت في هذا القرن بدأت بمخترعين أفراد ومشروعات صغيرة (الشمري والشراح، ٢٠١٤م، ص٨).

في حين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة السعودية يعمل بها عمالة مستقدمة تقوم بأداء عملها دون محاولات إبداعية، أو ابتكارات، حيث يعتقد العامل أنه لا يستفيد من ذلك، وفي النهاية يحصل على أجره فقط، وهنا تبرز أهمية عمل مالك المشروع فيه.

وفيما يتعلق بالتركيب النوعي للعاملين في منشآت عيِّنة الدراسة، فهي منشآت ذكورية بنسبة ١٠٠٪.

وتهتم الدول بهذا النوع من الصناعات لكونها توفر فرصاً وظيفية متساوية للمرأة، وتوفر للمرأة الاستقلال الاقتصادي، مما يحقق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين فئات السكان، وتشير الدراسات إلى وجود نحو ثمانية ملايين مشروع تملكه وتديره نساء في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوفر واحدة من أربع فرص عمل جديدة للقطاع الخاص (المؤسسة الوطنية لمشاريع سيدات الأعمال الأمريكية، ٢٠١٠م).

وفي اليابان زادت نسبة المشاريع النسائية من ١٣ ألف مشروع عام ١٩٨٠م إلى ٥١ ألف مشروع عام ١٩٩٤م.

أما في الدول العربية فتعد مشاركة المرأة العربية ضمن مجموعة الأعمال الصغيرة والمتوسطة محدودة جدا، فمثلاً لا تتعدى (١٨٪) من مجموع الأعمال في مصر، و(١١٪) في لبنان، و(١٠٪) في سوريا، و(٢٥٪) في الأردن (الخياط، ٢٠٠٢م، ص٣٤).

وفي المملكة العربية السعودية، تملك المرأة نحو (١٥٠٠٠) شركة ومؤسسة، أي ما يعادل (٤,٣٪) من الشركات المسجلة، لكنها تُدار من قبل الرجال، أما في مجال الصناعة فلا يوجد استثمارات نسائية.

٤-٥: الصعوبات الاقتصادية:

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها أقل تأثراً بالتحولات والأزمات الاقتصادية العالمية، بل على العكس قد تستفيد من الأزمة العالمية وتزدهر في ظل تدهور الصناعات الكبيرة التي تتأثر بشكل مباشر بالتحولات والأزمات الاقتصادية العالمية.

لذا، لم تتأثر نحو (٩١,٢٪) من الصناعات الصغيرة بالوضع الاقتصادي العالمي، بل على العكس أجاب نحو (٥٤٪) من عيِّنة الدراسة بحدوث زيادة تسويقية بعد عام ٢٠٠٣م.

وتعد هذه الميزة سبباً للاهتمام بهذا القطاع لكونه القطاع الأمثل لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، وانعكاساتها على أسعار النفط.

خامساً: النتائج والتوصيات:

١-٥: النتائج:

من خلال الاستعراض والتحليل السابق توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- لا يوجد اتفاق على تعريف واضح وشامل ودقيق للصناعات الصغيرة، والصناعات المتوسطة، مما يربك الدراسات الأكاديمية حول هذا الموضوع.

٢- يتجاوز مؤشر التركز الصناعي في مناطق الرياض والشرقية ومكة ٢٠٪، حيث تستحوذ هذه المناطق على ٨٤,٥٪ من مجموع الصناعات السعودية، وينخفض في باقي مناطق المملكة إلى ما دون ١٠٪.

٣- على الرغم من وضع استراتيجية وطنية لتطوير القطاع الصناعي، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق توزيع متوازن للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مناطق المملكة.

٤- تعاني (٧٧,٧٪) من الصناعات الصغيرة من مشاكل تمويلية، ويعاني (٦٦٪) من الإجراءات الإدارية والتنظيمية، في حين يعاني (٧٢٪) من المشاكل التسويقية.

٥- معظم أصحاب الصناعات الصغيرة لم يتلقوا أي تدريب خلال فترة إدارتهم للمشروع، مقابل (١١٪) فقط أفادوا بأنهم تلقوا تدريب.

٢-٥ التوصيات:

١- ضرورة وضع تعريف واضح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ذلك أن التعاريف الحالية لا تخضع لمعيار محدد، وتختلف من مؤسسة لأخرى داخل الدولة الواحدة.

٢- تشجيع إنشاء الصناعات الصغيرة في المناطق الشمالية والشمالية الغربية والمناطق الجنوبية من المملكة.

٣- إعادة تقييم الاستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع الصناعي، ووضع الخطط المناسبة لتحقيق أهدفها، وبخاصة تحقيق توزيع متوازن للصناعات الصغيرة والمتوسطة على مناطق المملكة.

٤- إنشاء هيئة مستقلة في وزارة الصناعة للإشراف على الصناعات الصغيرة، تكون من مهامها:

أ- **متابعة المشروعات الصغيرة بعد دعمها وتقديم الحلول لمشاكلهم.**

ب- **تتولى مهام التدريب والتسويق.**

المراجع

أولاً المراجع العربية:

- أبو السعود، محمد سيد، (٢٠١٣م)، "تقييم دور صندوقي المئوية والتنمية الصناعية السعودي في دعم المشروعات الصغيرة"، **مجلة التعاون، ع ٨٠،** يوليو ٢٠١٣م.
- البطاط، كاظم أحمد، (٢٠٠٥م)، "الحاضنات الصناعية مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة"، **المجلة القطرية للعلوم الإدارية**، جامعة كربلاء، ٨-٧/ كانون الأول/ ٢٠٠٥م.
- البندي، عاصم عبد النبي، (ن،ت)، **المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجاً.**
- حسن، صلاح الدين، (٢٠٠٩م)، **استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المتغيُّرات العالمية والمحلية**، دار الفكر العربي.
- رشيد، ثائر محمود ورشيد، إيناس محمد. (٢٠١٣م)، "استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع الإشارة إلى تجربة العراق"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، م ٥،ع ١٠، (ص ص١٣٦- ١٥٢).
- رمضان، سامية، (٢٠١٠م)، **المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية وآليات معالجتها: الجزائر أنموذجاً**، مؤسسة الفكر العربي، الجزائر.

- زيدان، رامي، (٢٠٠٩م)، **تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية**، رسالة دكتوراه، دراسة غير منشورة، جامعة دمشق: سورية.
- السبيعي، المهند، (٢٠١٢م)، **مقدمة في منهجيات التعيين، ط١، ص١١.**
- السبيعي، نهاد عمر، (٢٠١٣م)، **دور المشروعات النسائية الصغيرة في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد: الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.
- السحيباني، عبد الرحمن، (٢٠٠٨م)، **دور البنك السعودي للتسليف والادخار في تمويل المشاريع السياحية**، ملتقى السفر والاستثمار السياحي السعودي، البنك السعودي للتسليف والادخار، المملكة العربية السعودية.
- سلمان، ميساء حبيب، (٢٠٠٩م)، **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية**، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية، الدنمارك.
- الشمري، تركي والشراح، رمضان، (٢٠١٤م)، **دور البنوك وجهات التمويل في دعم ريادة الأعمال**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الرياض.
- صالح، إدريس محمد، (٢٠٠٩م)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية، الدنمارك.

- الصليع، عبدالله بن حمد، (١٤٢٢هـ)، "الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، الجمعية الجغرافية السعودية"، **بحوث جغرافية، ع ٥١**، الرياض.
- عبد العزيز بن حمد العقيل، (٢٠١٣م)، **تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ص٥، الرياض.
- القاضي، أسامة، (٢٠٠٥م)، **تقويم أثر المشروعات الصغيرة الممولة من قبل هيئة مكافحة البطالة.**
- المحروق، ماهر حسين، (٢٠٠٦م)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن.
- مخير، عبد العزيز وعبد الفتاح، محمد، (٢٠١٠م)، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإسكندرية، مصر.
- مرعي، إيمان، (٢٠٠٥م)، المشروعات الصغيرة والتنمية: التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، قليوب.
- مصلحة الإحصاءات العامة، **تقارير منشورة على الموقع الرسمي، ٢٠١٥م**، وزارة التخطيط والاقتصاد، الرياض.
- المؤسسة الوطنية لمشاريع سيدات الأعمال، (٢٠١٤م)، **تقارير منشورة على الموقع الرسمي للمؤسسة.**

- الناصح، أحمد حسين، (٢٠٠٨م)، "واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل"، **مجلة الإدارة والاقتصاد، ع ٦٩، ص ص١٥٩- ١٨٣).**
- وزارة التجارة والصناعة، **الاستراتيجية الوطنية للصناعة، (٢٠٠٩م)، ص٣.**
- وزارة التجارة والصناعة، **تقارير منشورة على موقع الوزارة، (٢٠١٣م).**

ثانياً: المراجع غير العربية:

- ALMahdi Alia, 2002, **Egyptian Manufacturing SMEs in Changing Economy**, Presented at the EU-LDC Network Conference on Improving Global Governance for Development: Issues and Instruments, chiang mai. Thailand, 7-10 Decmber.
- Yeates M. and B. Garner, 1976, **The North American City**, Second Edition, Harber and Row, N.Y.
- Hartshorn T. Tnterpreting, 1980, **The City: An Urban Geography**, Johan Wiley and Sons, New York,

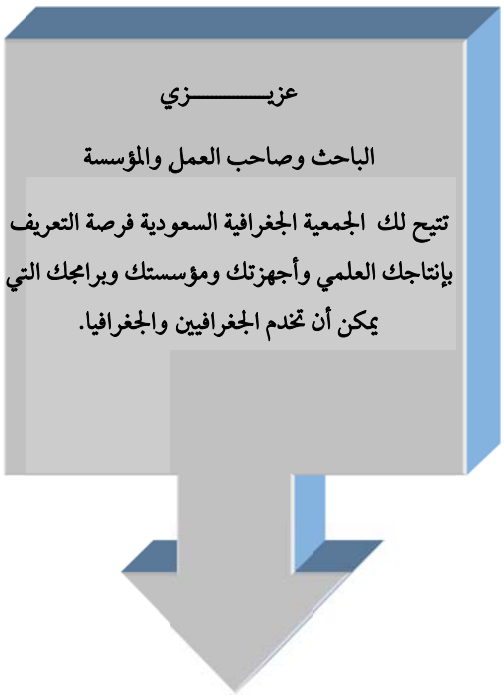
عزيـــــــــزي
الباحث وصاحب العمل والمؤسسة
تتيح لك الجمعية الجغرافية السعودية فرصة التعريف
بإنتاجك العلمي وأجهزتك ومؤسستك وبرامجك التي
يمكن أن تخدم الجغرافيين والجغرافيا.

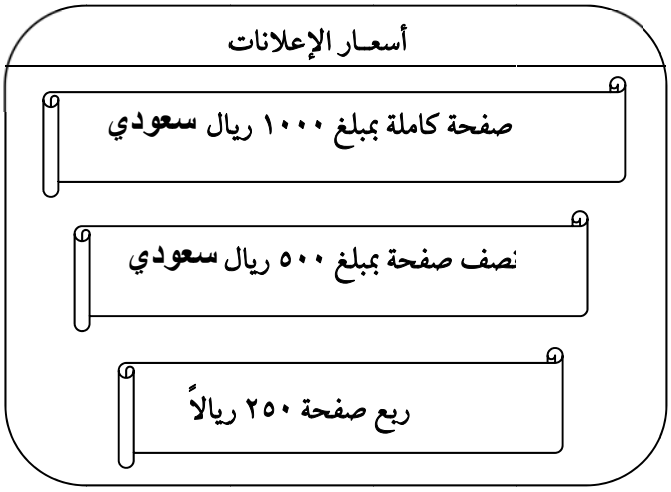
أسعـار الإعلانات
صفحة كاملة بمبلغ ١٠٠٠ ريال سعودي
نصف صفحة بمبلغ ٥٠٠ ريال سعودي
ربع صفحة ٢٥٠ ريالاً

- -

عزيزي عضو الجمعية الجغرافية السعودية
هل غيرت عنوانك؟ فضلاً املأ الاستمارة المرفقة وأرسلها على عنوان الجمعية
الاسم : ..... العنوان : ..... ص. ب..... المدينة والرمز البريدي : ..... البلد : ..... الاتصالات الهاتفية : عمل : ..... منزل : ..... جوال : ..... بريد إلكتروني : .....
ترسل على العنوان الآتي : الجمعية الجغرافية السعودية ص. ب ٢٤٥٦ - الرياض ١١٤٥١ المملكة العربية السعودية هاتف : ٤٦٧٨٧٩٨ ١١ ٠٠٩٦٦ - فاكس : ٤٦٧٧٧٣٢ ١١ ٠٠٩٦٦ بريد إلكتروني : sgs@ksu.edu.sa كما يمكنكم زيارة موقع الجمعية على الإنترنت على الرابط الآتي : www.saudigs.org

آخر إصدارات سلسلة بحوث جغرافية:

٩٩- خصائص متعاطي المخدرات المترددين على مستشفى الأمل بالدمام، د. حورية بنت صالح الدوسري.

١٠٠- الصناعة في المناطق الجنوبية الغربية من المملكة العربية السعودية، د. عبد العزيز بن إبراهيم الحرة.

١٠١- تقييم تدهور الغطاء النباتي وأثره على السياحة البيئية في منطقة جازان، د. آمال بنت يحيى الشيخ.

١٠٢- التباين المكاني لأوجه الدخل والإنفاق في المجتمع السعودي في الشرقية، أ.د. فريال بنت محمد الهاجري.

١٠٣- اشتقاق المعادلات التجريبية لتصميم منحنيات كثافة الأمطار في المملكة، د. محمد بن فضيل بوربه.

١٠٤- تغير الأمطار في منابع النيل وأثره في الاحتياجات المائية في مصر، د. مسعد بن سلامة مندور.

١٠٥- الاتجاهات الحديثة لنمو السكان وآثارها في منطقة المدينة المنورة، أ.د. محمد شوقي بن إبراهيم مكي.

١٠٦- البطالة في المملكة العربية السعودية تطور معدلاتها وتباينها، أ. نوال بنت حجي الحربي، أ.د. رشود بن محمد الخريف.

١٠٧- البلديات الحدودية الجزائرية بين الواقع والتطلعات، د. سليم براقدي بن العايش.

١٠٨- التحليل الكمي للطرق البرية بين المدن الإدارية في اليمن، د. عبد الولي بن محسن العرشي

١٠٩- واقع نقل التلاميذ والتلميذات ذوي الإعاقة الحركية في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض، أ.د.عامر بن ناصر المطير، أ.د. عبد العزيز بن سعد بن حمد المقرن، د. زيد بن عبد الله المسلط المشاري، د. عبدالرحمن بن محمد بن عبد الكريم الصالح.

١١٠- خصائص بعض عناصر مناخ المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، أ.د. عبد الله بن أحمد الطاهر.

١١١- مدن وادي فرناغة ودورها الحضاري في العالم الإسلامي (خلال القرون الأربعة الهجرية الأولى)، د. خليفة بن مصطفى غرايبة.

١١٢- لخصائص الديموغرافية للقوى العاملة السعودية وتخطيها ومستقبلها. د. أيمن أحمد شلضم.

١١٣- نمو السكان وتوزيعهم في محافظة بني سويف بجمهورية مصر العربية. د. أشرف محمد عبد المعطي.

١١٤- تقدير متطلبات غسيل التربة من مياه الري للمحاصيل الزراعية في الأحساء. أ.د. ناصر بن عبد العزيز السعران

١١٥- مستوى الخصوبة والعوامل المؤثرة فيها في مدينة عنيزة بمنطقة القصيم د. أحمد محمد البسام

أسعار البيع:

سعر النسخة الواحدة للأفراد: ١٥ ريالاً سعودياً.

للمؤسسات: ٢٠ ريالاً سعودياً.

❖ تضاف إلى هذه الأسعار أجرة البريد.

Price:

Individuals: 15 S.R.

Institutions: 20 S.R.

*Handing & Mailing Charges are Added on the Above Listing.

Saudi Geographical Society (S.G.S.)

Editorial Board

Editor-in-Chief: Mohammed A. Al-Saleh (Ph.D.).
Editorial Board: Saad N. Alhussein (Ph.D.).
Abdulla A. Al-Taher (Ph.D.).
Mohammed S. Al-Rebdi (Ph.D.).
Mohammed A. Meshkhes (Ph.D.).

Advisory Board

Amal Yusof A. Al-Sabah, Ph.D., Professor — University of Kuwait.
Hassan A. Saleh, Ph.D., Professor — The University of Jordan.
Abdullah N. Al-Welaie, Ph.D., Professor — Imam Mohammed Bin Saud Islamic Univ.
Mohammed A. Al-Gabbani Ph.D., Professor — King Saud University.
Nasser. A. Al-Saleh, Ph.D., Professor — Umm Al-Qura University.

Correspondence Address

All Research Papers and Editorial Correspondence Should be sent to
The Editor-in-Chief, Dept. of Geography
College of Arts, King Saud University
P.O.Box 2456 Riyadh 11451
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: 4678798 Fax: 4677732
E-Mail: sgs@ksu.edu.sa

All Views Expressed by Contributors to the RESEARCH PAPERS IN GEOGRAPHY do not Necessarily Reflect the Position of the Editorial Board or the Saudi Geographical Society

ISSN 1018-1423
Key title =Buhut Gugrafiyya

Administrative Board of the Saudi Geographical Society

Mohammed S. Makki	Prof.	Chairman.
Mohammed S. Al-Rebdi	Prof.	Vice-Chairman.
Malhi A. Al-Gazwani	Assis. Prof.	Secretary General.
Ali A. Al Dosari	Assis. Prof.	Treasurer.
Mohammed A. Meshkhes	Assoc. Prof.	Head of Research and Studies Unit.
Mohamed I. Aldagheiri	Assoc. Prof.	Rapporteur of electronic scientific theses publishing unit.
Tagreed H. Al-Juhani	Assis Prof.	Head of The Cultural and Media Committee
Anbara kh. Belal	Assoc. Prof.	Editor of Geographical Newsletter
Mohammed A. Alrashed	Assis. Mr.	Member

RESEARCH PAPERS IN GEOGRAPHY

REFEREED PERIODICAL PUBLISHED BY SAUDI GEOGRAPHICAL SOCIETY

116

Small and Medium Industries in The Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Safaa Soboh Sababhi

King Saud University - Riyadh
Kingdom of Saudi Arabia
1438 A.H. - 2017A.D.